منظمـــة الصحـــة العالميـــة

المجلس التنفيذي **م ت١٠٧/ وثيقة معلومات/٧**
الدورة السابعة بعـد المائة **١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١**
البند ٣-٣ من جدول الأعمال **EB107/INF.DOC/.7**

الأمن الصحي العالمي - الانذار بحدوث الأوبئة والاستجابة لمقتضياتها

تنقيح اللوائح الصحية الدولية

١- يشهد الخطر الذي يتهدد الصحة العمومية بسبب الأمراض المعدية تطورا متواصلا من حيث صلته بالعوامل المسببة وسهولة انتقالها في بيئات مادية واجتماعية متغيرة، واكتسابها القدرة على مقاومة العوامل المضادة للجراثيم الحالية. وقد اعتمدت جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٩٥ القرار ج ص ع٤٨-٧ بشأن تنقيح وتحديث اللوائح الصحية الدولية. وكانت جمعية الصحة تدرك تمام الادراك بأن تدعيم الترصد الوبائي والمختبري وكذلك أنشطة مكافحة الأمراض على المستوى الوطني (أي حيث تظهر الأمراض) هو خط الدفاع الرئيسي ضد انتشار الأمراض السارية على الصعيد الدولي.

٢- وتشمل أهم التحديات الماثلة في عملية التنقيح: ضمان عدم الابلاغ الا عن احتمالات الخطر التي تتهدد الصحة العمومية (التي تسببها العوامل المعدية) والتي تتسم بأهمية دولية فورية بموجب هذه اللوائح، وتجنب الصاق الوصم بالمرض والآثار السلبية غير الضرورية على السفر والتجارة الدوليين الناجمة عن الابلاغ غير الصحيح من مصادر أخرى غير البلدان، مما قد يؤدي الى عواقب اقتصادية خطيرة بالنسبة للدول الأعضاء، والتأكد من أن النظام حساس بما فيه الكفاية لكشف احتمالات الخطر الجديدة أو تلك التي تعاود الظهور في مجال الصحة العمومية. وهذا النهج يتجاوز مجرد الاخطار فيما يتعلق بأمراض محددة على الرغم من أن بالامكان تقديم قائمة بالأمراض كدليل تكميلي.

٣- وكان تطبيق الابلاغ عن المتلازمات واختباره ميدانيا ليحل محل الابلاغ عن أمراض محددة أول خطوة في عملية التنقيح. وتم، بادئ ذي بدء، تحديد خمس متلازمات لتغطية الأمراض التي تنطوي على أهمية محتملة ملحة في ميدان الصحة العمومية، وشملت الأمراض التي تحدث بصورة طبيعية اضافة الى تلك التي قد يتم التسبب بها عن قصد. وأجريت دراسة استرشادية في ٢٢ بلدا في جميع أقاليم المنظمة (استكملت عام ١٩٩٩) وتم اختبار الأسلوب المتبع ميدانيا. لكنه تم، نتيجة استعراض مؤقت، التوصل الى أن الابلاغ عن المتلازمات وان كان مفيدا داخل النظام الصحي، ليس مناسبا للاستخدام في سياق اطار تنظيمي، وذلك، أساسا، بسبب الصعوبات التي ينطوي عليها الابلاغ عن المتلازمات في الاختبار الميداني، ولأنه تعذر ربط المتلازمات بقواعد محددة مسبقا لمكافحة الانتشار. كما أوصي بوجوب تحري الروابط مع منظمة التجارة العالمية لأن التجارة غالبا ما تتأثر سلبا عندما تظهر احتمالات خطر معينة في مجال الصحة العمومية. وقد سبق عقد عدة اجتماعات للبدء في هذه العملية بين منظمة الصحة العالمية ولجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بتدابير الاصحاح وصحة النبات.

٤- وسعت الأمانة، منذ عام ١٩٩٦، الى تعزيز قدرة المنظمة فيما يخص الانذار بحدوث الأوبئة والاستجابة لمقتضياتها على المستوى العالمي بايجاد آلية تدأب على جمع المعلومات عن احتمالات الخطر المبلغ عنها في مجال الصحة العمومية، والتأكد من سريتها بالتعاون مع الدول الأعضاء، ومن ثم ضمان اتخاذ تدابير الاحتواء المناسبة. وهذه الآلية هي شبكة المنظمة العالمية الخاصة بالانذار والاستجابة.[١]

٥- وتم جمع قدر كبير من المعلومات عن احتمالات الخطر التي تتهدد الصحة العمومية وردت في الأصل من الشبكات الرسمية للمختبرات والوبائيات ومن منتديات المناقشات الالكترونية ومختلف وسائل الاعلام وشبكة المنظمة العالمية الخاصة بالانذار والاستجابة. ومنذ عام ١٩٩٧، عندما بدأت هذه الآلية عملها على الوجه الكامل في المنظمة، تم تحري ٧٤٥ تقريرا بالتعاون المباشر مع البلدان ذات الصلة، ويتم توسيع نطاق هذه الشبكات باطراد لتضييق الفجوات القائمة حاليا في مجال التغطية، ولاسيما في البلدان النامية حيث يتم تعزيز القدرات في ميدان الوبائيات والمختبرات. وبالاضافة الى المعلومات عن احتمالات الخطر التي تتهدد الصحة العمومية (سواء كانت طبيعية أو نتيجة أفعال متعمدة)، يمكن أن توفر هذه الشبكة أيضا معلومات عن الأمراض غير السارية واحتمالات الخطر البيئية والكيميائية أو النووية. وتبحث المنظمة حاليا في جدوى هذا التطبيق الاضافي. كما يجري العمل على وضع شجرة قرارات قد تكون، عندما يتم اختبارها ميدانيا، ذات فائدة للبلدان في البت فيما اذا كان أي من احتمالات الخطر التي تتهدد الصحة العمومية يتسم بأهمية دولية ملحة أو لا، واذا كان يتسم بمثل الأهمية، المساعدة على البت في أية تدابير تتعلق بالصحة العمومية يتعين تطبيقها.

٦- ومن هنا، فان الاقتراحات التي يتم وضعها الآن في اطار تنقيح اللوائح الصحية الدولية تضم استخدام شبكة المنظمة العالمية الخاصة بالانذار والاستجابة كمصدر اضافي للمعلومات عن احتمالات الخطر التي تتهدد الصحة العمومية ذات الأهمية الدولية الملحة مع التقارير الواردة من البلدان، وكذلك استخدام شجرة القرارات. غير أنه من المقترح، بغية عدم استخدام المعلومات المستمدة من الشبكة الا على نحو سري، أن يتم التحقق منها وتحليلها من قبل المنظمة بالتعاون مع البلدان والمراكز المعنية المتعاونة مع المنظمة. ويعد هذا التعاون أمرا أساسيا في عالم يتوفر فيه كم هائل من المعلومات. والمثال على ذلك أنه في حالتين حدثتا مؤخرا، أسفرت المعلومات غير المدققة المتصلة بالصحة العمومية المنشورة في مواقع الكترونية عن خسائر مالية ضخمة بالنسبة للبلدان المعنية. وأسفر التعاون بين المنظمة وهذه البلدان، بعد ظهور التقارير، عن تصحيح هذه المعلومات المضللة.

٧- واستنادا الى الخبرة المكتسبة من عمل شبكة المنظمة للانذار بالفاشيات العالمية والاستجابة لمقتضياتها، من المقترح أن يشمل تنقيح اللوائح الصحية الدولية: (١) الحفاظ على نظام يمكن الركون اليه للحيلولة دون استفحال احتمالات الخطر التي تتهدد انتشار الصحة العمومية وذلك بتطبيق تدابير حديثة وروتينية أوسع نطاقا في مجال الصحة العمومية لنقل الأشخاص والسلع؛ (٢) الابلاغ عن المخاطر المحتملة على الصحة العمومية من قبل البلدان والشبكة على حد سواء، وتقييم المعلومات بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية بغية تقرير ما اذا كانت ذات أهمية دولية ملحة، واذا كان الأمر كذلك، ضمان قيام المنظمة بالتوصية باتخاذ التدابير الدولية المناسبة في ميدان الصحة العمومية.

٨- ومن المزمع اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية:

(١) السعي للحصول على دعم المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية لمواصلة العمل على تنقيح اللوائح الصحية الدولية، بما في ذلك النقاش الدائر مع اللجنة المعنية بالاصحاح وصحة النبات

[١] انظر الوثيقة م ت١٠٧/٥، الفقرة ١٥.

التابعة لمنظمة التجارة العالمية ووضع شجرة قرارات لتقرير ما اذا كانت احتمالات الخطـــر التـــي تتهدد الصحة العمومية ذات أهمية دولية ملحة أو لا واختبار شجرة القرارات هذه ميدانيا في البلـدان (٢٠٠١)؛

(٢) اعداد مشروع نص منقح للوائح الصحية الدولية (بحلول نهاية عام ٢٠٠٢)؛

(٣) عقد اجتماعات لأفرقة عاملة اقليمية لتقييم مدى انطباق النص الجديد على الـــدول الأعضـــاء (بحلول نهاية عام ٢٠٠٣)؛

(٤) تقديم النص المنقح الى جمعية الصحة العالمية (في موعد أقصاه أيار/ مايو ٢٠٠٤).

= = =